



المغرب العربي في الاستراتيجيات الدولية

المغربية بوجود فرص فعلية لإعادة الروح والقوة إلى المشروع المغربي، كما ليس هناك احتمالات لإمكانية حلحلة الوضع المغربي في اتجاه ما هو أفضل.

1 - الامتداد الأمريكي في المنطقة

لم تكن منطقة المغرب العربي، حتى حدود العقد الأخير من القرن العشرين، نقطة جذب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فباستثناء تحركات محدودة خلال مستهل الأربعينيات لم يسجل حضور خاص للأمريكيين في المنطقة، وإن شكل المغرب العربي دائرة أساسية في التوجهات الجيوإستراتيجية الجديدة لما بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية تداول مفهوم الحرب الباردة على صعيد الخطاب الدولي. لذلك، يرجع تاريخ الاهتمام الجديد والمتزايد للدبلوماسية الأمريكية بالمغرب العربي إلى أواخر تسعينيات القرن المنصرم، حين اجتمع وزراء الاقتصاد والمال في كل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا مع نظيرهم «ستيوارت إيزنشتات» في واشنطن في العام 1998 على هامش أشغال البنك الدولي، وسعوا إلى صياغة خطة لتكثيف الاستثمارات وتبادل البضائع، والنظر في إمكانيات إنشاء مناطق للتبادل الحر، وهو ما ترجم على صعيد الممارسة بزيارة وكيل وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية «إيزنشتات» إلى تونس في يونيو 1998، مُعلنًا إقدام بلاده على إقامة شراكة أمريكية - مغربية، باعتبار المنطقة جزءاً من الأمن والسلام في البحر الأبيض المتوسط.

ينطوي مشروع الشراكة الأمريكية مع المغرب العربي على عناصر مختلفة عن المشاريع التي جمعت تقليدياً المنطقة بأوروبا [الجماعة الاقتصادية الأوروبية]، أو حين الانتقال إلى صيغة «الإتحاد الأوروبي» عام 1993. فبينما ظلت العلاقات المغربية الأوروبية سجيئة الطابع الثنائي منذ الجيل الأول من اتفاقيات التعاون أواخر الستينيات، يبني المشروع الأمريكي على مقومات جديدة أهمها: إقامة حوار دوري مؤسس على قواعد ملموسة بين كبار المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغربية الثلاث: الجزائر، المغرب، وتونس، وفي هذا الصدد يروم المشروع التعامل مع المنطقة المغربية كفضاء متكامل، الأمر الذي يفسر قول المسؤول الأمريكي في الاقتصاد «إيزنشتات»: «لذلك، يحظى القطاع الخاص في مشروع الشراكة بمكانة خاصة، لأنه في تقدير الأمريكيين، سيلعب دوراً ريادياً

الإطار العام

1

د. امحمد مالكي

تنطلق الورقة من جملة من المعطيات الأساسية في مقارنة مكانة البلاد المغربية في الإستراتيجيات الدولية الراهنة. فمن جهة، ثمة ما يشبه الإجماع على محدودية أنواع الشراكات التي ربطت تقليدياً المغرب العربي بأوروبا، حيث أكدت القراءات النقدية لحصيلة العُشرية الأولى لاتفاقية برشلونة [1995.2005] على تواضع نتائج الشراكة الأوروبيةمتوسطة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما لم تُحقق «سياسة الجوار» التي أعقبتها التأثيرات الإيجابية المرجوة منها، والأمر نفسه حصل للحوارات المصغرة بين ضفتي المتوسط [05+05 على سبيل المثال]. وتُلاحظ الورقة، من جهة أخرى، اهتماماً أمريكياً متصاعداً ببلاد المغرب، إلى حد قد يُنظر إليه بحسبه تنافساً بين القوتين الأوروبية والأمريكية، علماً أن منذ ولاية الرئيس «كنيدي» خلال ستينيات القرن الماضي رُفِع شعار «الثورة الخضراء»، في إشارة إلى جعل المغرب العربي مدخلاً لتوسع التواجد الأمريكي في عموم الأقطار الإفريقية. لكن مقابل هذا المعطى، تقدم البلدان المغربية صورة المنطقة التي عرّ على مكوناتها الخمسة المحافظة على الحد الأدنى من التنسيق والتعاون المشترك التي يجعلها قادرة على خلق درجة من التوازن بين التدافع الدولي نحو ربوعها ومتطلبات السيادة الوطنية والأمن الجهوي المشترك بين مختلف دولها. والأكثر من ذلك، تبدو البلاد المغربية منقسمة على نفسها حِيال التفاعلات الإستراتيجية التي ترتسم في منطقتها، سواء تعلق الأمر بالسعي الحثيث إلى انتزاع صيغة متميزة في علاقتها بالطرف الأوروبي [صيغة الوضع المتقدم بالنسبة للمغرب، وربما لاحقاً لتونس]، أو الانتقال إلى مرحلة نوعية في صلتها بالولايات المتحدة الأمريكية [خلق مناطق للتبادل الحر، والتنسيق الأمني والعسكري]، أو حتى التفكير في التعاطي الإيجابي مع الإهتمام التنامي للصين بالمنطقة. وفي كل الحالات تفتقد البلدان المغربية إلى قاعدة الحد الأدنى من الشروط التي تسعفها في التفاعل مع التوجهات الجيوإستراتيجية الجديدة التي حكمت العالم بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من شتنبر 2001، ومن الواضح جداً أن الزمن المنظور لا يحمل ما يكفي من المؤشرات لإقناع المتابع لتطورات المنطقة

الأمريكي الأوروبي تنافساً أم تكاملاً وتبادلاً في الأدوار، أن الخاسر الأكبر سيكون دون شك المنطقة المغربية دولا ومجتمعات، وهو ما يدعو بالضرورة إلى إعادة التفكير في السبل الواقعية والعقلانية لتنشيط الفكرة المغربية، وحفز الفاعلين السياسيين وصناع القرار على إعادة الاعتبار إلى المشروع المغربي، بحسبه السبيل الأضمن لإخراج المنطقة من فكي القوتين الأمريكية والأوروبية.

3 - التطلع الصيني

ليس للصين تواجداً قديماً في بلاد المغرب، بل تتطلع، منذ أن انتبعت إلى الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا، لأن يكون لها حضور اقتصادي وتجاري في المنطقة، وهذا ما يفسر نوعية المشاريع التي تربطها ببعض الدول المغربية، كما هو حال الجزائر تحديداً. والحقيقة أن دخول الصين دائرة البحث عن موقع في ميادين الاقتصاد، والاستثمار، والتجارة، ينظمه منطلق يختلف إلى حد بعيد عن المنطق الذي حكّم تقليدياً سلوك أوروبا، أو الذي يؤطر رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لما يجب أن تكون عليه بلاد المغرب في إستراتيجيتها الدولية. فمن المعروف أن الصين ليست بلداً استعمارياً، كما هو حال أوروبا، كما ليست قوة قائدة للعالم مثل أمريكا. إنها مختلفة عن الحاليتين معاً. لذلك، قد يكون لدخولها إلى المغرب العربي فوائد متبادلة بين الطرفين، إن تمكنت البلاد المغربية من الاستثمار الأمثل لتنويع علاقاتها، كما هو الحال مع الصين، وآسيا عموماً. ثم تنفرد الصين، من جهة أخرى، بميزة لا نجد نظيراً لها في العلاقات المغربية الأوروبية والمغربية الأمريكية، تتعلق بعدم ترجيحها العامل ألبعد الإيديولوجي في سياستها الخارجية، بل تعطي، خلافاً لأوروبا وأمريكا، الأولوية للعامل الاقتصادي والتجاري، وهو ما يفسر سرعة امتدادها في العديد من المناطق في العالم، ومنها إفريقيا على سبيل المثال. فمن مؤشرات تزايد الحضور الصيني في بلاد المغرب، حجم التعاقدات التي سمحت لها بالعمل والاستثمار في مجال البنيات التحتية [الطرق السيارة مثلاً]، وترويج وتسويق السلع، إلى حد كادت تغرق الأسواق الداخلية المغربية وتصبب إنتاجها الوطني بالكساد، الأمر الذي يتطلب مصادرة يقة من قبل الحكومات المغربية والسلطات العمومية ذات الاختصاص لترشيد العلاقة بين الوفرة في العرض الصيني وضرورات تشجيع الإنتاج الوطني.

2 المغرب العربي في الإستراتيجية الأوروبية

د. أحمد ادريس

لا يوجد شك حول المكانة الإستراتيجية التي يحتلها المغرب العربي في منطقة المتوسط وخاصة في الحوض الغربي منه، فالمغرب العربي هو بوابة إفريقيا ومنفذها إلى الشمال، وهو بانتمائه إلى العالم العربي والإسلامي يشكل حلقة ربط هامة مع المنطقة الشرق أوسطية، كما تعتبره أوروبا الامتداد الطبيعي لمجالها الحيوي، فهو جغرافياً أقرب مناطق العرب إلى أوروبا الجنوبية ويشترك في السيطرة على وسط وغرب البحر المتوسط، وبذلك فهو شديد الأهمية في إستراتيجيات الأمن بالنسبة إلى أوروبا والحلف الأطلسي. هذا فضلاً عن كونه أقرب مصادر الطاقة لأوروبا ويرتبط معها من خلال شبكة أنابيب لنقل الغاز تحت البحر إلى أسبانيا وإيطاليا، في انتظار أن تصبح الصحراء المغربية

في المدى والمتوسط والبعيد، الأمر الذي جعل التشديد على الإصلاحات الهيكلية للاقتصادات المغربية، تنصدر أولويات مشروع الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية...».

2 - الدور التقليدي الأوروبي

مقابل الدور المتزايد للأمريكيين في المنطقة المغربية، ازدادت مخاوف الأوروبيين وتبرمهم من التواجد الأمريكي المتصاعد في منطقة تُعدّ تقليدياً دائرة نفوذ بالنسبة لعلاقاتهم الثنائية والجماعية، حيث نظروا إلى المشروع على أنه إضافة إلى كونه عزز الوجود الأمريكي في فضاء وصلت كتلته الديمغرافية قرابة التسعين مليون نسمة، وربما ستتضاعف في الخمس عشرة سنة المقبلة، سمح أيضاً، منذ بداية التسعينيات، بتوسّع معدلات المبادلات، كان للجزائر الحظ الأوفر منها. فعلى سبيل المثال، أبرمت شركة «سونتراك» للنفط والغاز عقود استغلال واستثمار مع ست شركات أمريكية في خريف 1991، أي تاريخ دخول القانون الجزائري حول الامتيازات النفطية حيز التنفيذ، لتصل الاستثمارات الأمريكية في حقل إنتاج النفط والغاز الثلاثة مليارات دولار. بيد أن أهم صفقة هي تلك التي أبرمت مع شركة «بيكتيل» الأمريكية المتخصصة في بناء خط أنابيب نقل الغاز الجزائري نحو أوروبا المسمى «خط المغرب العربي - أوروبا»... والحال أنه يحق لهذه الشركة، بمقتضى العقد أعلاه، السيطرة على تدفق الغاز نحو أوروبا على واجهتي إسبانيا عبر المغرب وإيطاليا عبر تونس. لذلك، تحتاج العلاقات الأوروبية المغربية إلى قوة دفع جديدة، سمتها الأساس إعادة صياغة مفهوم الشراكة على تفكير مغاير من شأنه خلق شروط نوعية تعمق المكتسبات الحاصلة بين الطرفين منذ أربعة عقود، وتعطي للتعاون مضامين أكثر تنوعاً وشمولية. فالملاحظ أن هناك حرصاً قوياً من جانب أوروبا على التركيز على الجانب الأمني، وتطويع وتوظيف الأبعاد الأخرى لخدمته دون سواه، كما هو حاصل بوضوح في قضية الهجرة وما يتفرع عنها من إشكاليات قانونية وسياسية واجتماعية. ثم إن هناك ملفات أخرى في العلاقات العربية الأوروبية عموماً، والأوروبية المغربية تحديداً، لعبت دوراً مهماً وخطيراً في الحد من إمكانيات توصّل ضفتي المتوسط إلى أرضية مشتركة قادرة على الانتقال إلى ما هو أفضل، يتعلق الأمر بقضية فلسطين ومسارات الصراع العربي الإسرائيلي.

تأسيساً على ما سلف بيانه، ينظر المغاربة إلى المشروع الأمريكي المقترح بقدر كبير من التباين والاختلاف. فبينما يرى البعض أنه ليس شراً، وأن أمام المنطقة التي تعثرت في بناء علاقات متوازنة ومجدية مع أوروبا منذ عقود، فرص توسيع مبادلاتها، ولم لا الاستفادة من التنافس بين الأمريكيين والأوروبيين لتعزيز قدراتها التفاوضية، يذهب آخرون إلى أن المغاربة الذين لم يتوقفوا في خلق شراكة مع أوروبا - المنطقة الأكثر قرباً منهم والأقدم تاريخياً - كيف يصبح ممكناً لهم النجاح في مشروع يفصلهم وإياه محيط أطلسي بكامله، ناهيك عن ضعف تاريخ علاقات الطرفين، غير أن بين حدّ النظرتين يبقى سؤال بناء المغرب العربي وارداً ومطروحاً. فهل تتأتى الاستفادة من التنافس الأوروبي - الأمريكي وإتحاد المغرب العربي في غيبوبة منذ أكثر من خمس عشرة سنة؟. أليس من الأجدى التفكير في بناء الذات وتقوية مناعتها لحسن تدبير العلاقة مع الآخر والاستفادة المجدية من عطاءاته؟، إن المقاربة الموضوعية والصريحة لسؤال الهوية هي الكفيلة بتحفيز المغاربة على تحويل التنافس الأوروبي الأمريكي فرصة للاستفادة لا واقعا لززع الفرقة والفتنة بينهم. فالأخطر في الأمر، سواء أكان الحضور

مشروع قائم بالأساس من أجل لعب دور في الحد من حدة التطرف الذي ساد في المنطقة. فلقد تصورت أوروبا أن تطرف المجتمعات المغاربية، كجزء من دول جنوب المتوسط، قد يتأتى من غياب الديمقراطية، ومن قمع المواطن والتعدي على كرامته و الحد من إمكانياته في أن يكون فاعلا و صاحب دور في صياغة السياسات العامة في وطنه، فقررت أن يكون تعاونها مشروطا بتحقيق التحولات السياسية المطلوبة.

من جهة ثانية صمم مشروع الشراكة من أجل أن يكون له دور في حل الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بدون شك لإيمان الأطراف بأن هذا الصراع يشكل مصدرا لعدم الاستقرار وتبريرا لاستخدام العنف في المنطقة ودافعا للتطرف داخل المجتمعات العربية.

إن تطور السياسات الأوروبية بداية من سنة 2004، مباشرة بعد التوسع الذي عرفه الاتحاد الأوروبي و ظهور السياسة الأوروبية الجديدة للجوار، لم يحد عن التوجه السابق، بل تؤكد البعد الأمني بشكل جلي في «مخططات العمل»، التي تعتبر الوسيلة الجديدة المحددة لمجال التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول التي تختار الانضمام إلى سياسة الجوار. فمخططات العمل هذه تضمنت بنودا جديدة في طبيعتها بالمقارنة مع الاتفاقيات التقليدية للشراكة، تتعلق بالتعاون في المجال الأمني المتصل بمكافحة الإرهاب، بوضع الأطر القانونية والمادية الملزمة وبالتعاون في المجال الاستخباراتي وبحمية الحدود، و تطبيقات مُنمطة للتعامل مع الهجرة غير الشرعية وإقامة مراكز خاصة باستقبال طالبي الهجرة على الضفة الجنوبية للبحر بشكل قد يحول منطقة المغرب العربي إلى منطقة فاصلة بين القارتين الأوروبية و الإفريقية، تأمن الأولى و تعزل الثانية.

من أجل إدراك جملة هذه المرامي، يريد الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار أن يكون أميل إلى استخدام «سياسة الجزرة» أو القوة اللينة، فهو يعد بأن تبسط أوروبا زراعتها، مانحة لمن يعمل من دول الجوار على تحقيق الأهداف المرسومة في «خطة العمل» على الوجه الأفضل، إمكانية التمتع بوضعية خاصة ومبجلة تسمح له بالانخراط في بعض السياسات الأوروبية المشتركة و الانتفاع بنفس ما يتمتع به الطرف الأوروبي. إن هذا لا يكون ممكنا طبعاً إلا بتحقيق أحد الأهداف الأساسية المبينة في الخطة، المتمثل في تحقيق التحولات السياسية المطلوبة و القيام بكل الإصلاحات اللازمة في كل الميادين، وأساسا على المستوى التشريعي والإداري والقضائي.

المغرب هو البلد المغاربي الوحيد إلى حد الآن الذي تمكن من الوصول إلى هذه الوضعية، و تحاول أوروبا أن تستعمله كنموذج و كمثال يحتذى به لتشجيع الدول الباقية على توخي المنهج ذاته، و يبدو أن تونس على الطريق في حين أن كل من ليبيا و الجزائر لا زالتا غير مقتنعتين بجدوى الانخراط حتى في سياسة الجوار (وإن كانت الجزائر قد رفعت تحفظها في مارس من سنة 2008، ولكن دون أن يتبع ذلك لا بجدولة زمنية ولا بتفاصيل عملية). فهل يساعد ذلك على الدفع إلى تحقيق الاندماج المغاربي من خلال حث الجميع أن يكونوا في نفس المكانة، أم أن ذلك أثارا عكسياً، إذ يزيد من تعميق الهوة بين دول المنطقة ؟

من الواضح أن الإستراتيجية الأوروبية المتوخاة منذ منتصف التسعينات في إطار مسار برشلونة لم تؤت أكلها. فالاندماج الإقليمي «جنوب جنوب» كما يحلو للأوروبيين تسميته، لم يتحقق لا على مستوى المغرب العربي ولا على المستوى الأوسع، وإن كانت تونس والمغرب، دولتين مغاربيتين، طرفا في اتفاق أكادير حول منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية. كما ظلت النزاعات التي

فضاء لتوفير الطاقة الشمسية المتجددة لتغطية قرابة 15% من حاجيات الاتحاد الأوروبي من الكهرباء.

هذا ما يجعل من المغرب العربي منطقة في قلب التوازنات الدولية وعنصر هام في ضمان الاستقرار على الصعيدين الدولي و الإقليمي. إن إدراك أوروبا لأهمية المكانة التي يتمتع بها المغرب العربي حتم عليها منذ نهاية الستينات من القرن الماضي أن تكون لها سياسة موحدة تجاه المنطقة، سياسة متغيرة و مسايرة للتطورات الكثيرة التي عاشها المغرب العربي. هذا الاهتمام كان في البداية اقتصاديا بحثا، إذ قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، سلف الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تضم ستة أعضاء فقط، بإبرام اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب الأوسط منذ سنة 1969. هذه الاتفاقيات كانت تجارية بالأساس، تهدف إلى إعفاء بعض المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية مع إخضاعها فقط إلى نظام الحصص، الأمر الذي دفع كل من تونس والمغرب خاصة إلى التركيز على قطاع النسيج كخيار استراتيجي ظل قائما إلى يومنا هذا.

التركيز الأوروبي على الجانب الاقتصادي في التعامل مع دول المغرب العربي بقي متواصلا إلى غاية نهاية فترة الثمانينات وبداية التسعينات، حيث بدأت تبرز الهواجس الأمنية، وهي تشكل المعطى الجديد في معادلة العلاقات الأوروبية المغاربية، وهو ما فرض على أوروبا أن تعيد ترتيب أولوياتها تجاه دول منطقتنا.

فالمجتمع المغاربي غرق في تلك الفترة أو يكاد تحت موجة من التطرف اجتاحت أغلب مكوناته، وأصبح لا ينظر له في أوروبا إلا كمصدر تهديد لأمنها واستقرارها.

و يعتبر ظهور الحركات الإسلامية المتشددة، و سعيها لاستخدام الدين من أجل الإطاحة بالحكومات القائمة و استبدال أنظمة الحكم من أبرز مظاهر هذا التطرف، خاصة و أن بعض هذه الحركات في تونس و في الجزائر على وجه الخصوص، نزع نحو استعمال القوة و استخدام السلاح و توخى منهج الإرهاب من أجل تحقيق أهدافه، لا في الداخل فحسب، بل و أحيانا فوق التراب الأوروبي. (سلسلة التفجيرات التي عرفتها فرنسا بين يوليو و أكتوبر من سنة 1995 على يد الجماعة الإسلامية المسلحة) ظهور هذه التيارات تزامن مع مرحلة تميزت بضعف الاقتصاد المغاربي و عدم قدرته على توفير مواطن شغل بالقدر الكافي، جعل المنطقة تعرف نسب بطالة مرتفعة خصوصا في صفوف الشباب، الشيء الذي دفع بهؤلاء إلى البحث عما هو أفضل، خاصة في أوروبا. لذلك شهدت تلك الفترة أعلى تدفقات الهجرة المغاربية إلى أوروبا بمعدلات مرتفعة أربكت صناعات القرار الأوروبي وجعلتهم يعملون على سد الباب بكل ما أوتوا من وسائل، آخذين بعين الاعتبار ردة فعل مجتمعاتهم التي بدأت تصغي بأكثر اهتمام إلى خطاب الأحزاب اليمينية المتطرفة.

أولوية أوروبا إذن هي تحصين حدودها و ضمان أمن مجتمعاتها، وهو ما جعلها تتعامل مع قضية الهجرة كقضية أمنية صرفة، وهي لم تتوصل إلى اليوم إلى صياغة سياسة أوروبية موحدة و شاملة، تتناول مسألة الهجرة في كل أبعادها، و تعالجها كمسألة اجتماعية. كما يظل الاتحاد الأوروبي رافضا للانخراط في مشروع صياغة ميثاق أوروبومتوسطي حول الهجرة وفق ما تقترحه دول الجنوب المتوسطية.

لقد انعكس هذا التوجه فيما بعد على مشاريع التعاون الأوروبي المغاربي، عندما قررت أوروبا أن تعرض على جيرانها في جنوب المتوسط مشروع شراكة هدفه الأساسي هو إقامة منطقة أمن و استقرار و ازدهار مشترك بين ضفتي البحر المتوسط. فمشروع الشراكة الأوروبومتوسطية حافظ طبعاً على الجانب الاقتصادي الهام في العلاقات الأوروبية المغاربية و لكنه

فمنذ فترة الحرب الباردة ونهاية الحقبة الاستعمارية في المنطقة المغربية، بدأت الولايات المتحدة تولي اهتمام أكبر بهذه المنطقة، وذلك لعدة عوامل لعل أبرزها يتمحور حول وقف أو الحد من التغلغل السوفيتي في القارة الأفريقية وتأمين بسط النفوذ الأمريكي في حوض البحر المتوسط، مع وضع اعتبارات خاصة للبعد الإستراتيجي للبحر المتوسط ومضيق جبل طارق على وجه الخصوص، وكذلك الاستمرار في مؤازرة ودعم «إسرائيل» (الحليف الأهم لها في المنطقة).

وعقب انتهاء حقبة الحرب الباردة تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، مع تغيير جذري في سلم أولوية الاهتمامات. ومن أبرز الأحداث والوقائع التي أسهمت - وإلى حد كبير - في تفاقم هذا التهافت الأمريكي ما يلي :

- بروز نظم سياسية مغربية لها أجنحة غير متناغمة مع رؤى وسياسات الولايات المتحدة الخارجية (الجزائر وليبيا).
- تفكك الإتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي برمته، مما أتاح الفرصة لأمريكا للاستفزاز بتزعم العالم دون منازع.
- الزج بالمنطقة في القضايا الساخنة في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي (عبر الترويج لمنحى التطبيع مع «إسرائيل»)، وتكريس تأييد وبالتالي شرعنة التدخل الأمريكي في شؤون منطقة الخليج العربي.
- التوجس من تعاضم الاهتمام الأوروبي (المؤسسي الجماعي وليس الفردي كما كان الحال عليه قبل قيام الإتحاد الأوروبي) بالمنطقة.
- تحول المنطقة المغربية إلى ملاذ للهجرة غير القانونية والتهريب ومقل للجماعات المتطرفة.
- كبح جماح التغلغل الصيني في أفريقيا بشكل عام.

أما فيما يخص كيفية تعامل الولايات المتحدة مع المنطقة المغربية، ومن خلال تحليل السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضايا المغربية، نستنتج بأن أمريكا ترجح التعاطي معها قطرياً وليس جهوياً. يبدو هذا الخيار جلياً عند تقييم مواقف الولايات المتحدة غير الفعالة (أو السلبية إن صح التعبير) تجاه المعوقات التي تشكل حجر عثرة رئيسة أمام تفعيل التعاون المغربي المشترك، وتأتي على رأس هذه القضايا : الخلافات الجزائرية المغربية (بمجملة تفاصيلها)، وحالة «الغيوبية» التامة التي تنتاب إتحاد المغرب العربي منذ فترة وجيزة من ولادته، ناهيك عن تعثر مسيرة التعاون المغربي الأوروبي الجماعي.

القضايا الحيوية الراهنة

من خلال ما سبق، وعند الرجوع للأدبيات وتفحص التفاعلات العملية ذات الصلة، يمكن رصد وتحديد جملة من القضايا الجوهرية - الواقعة تحت طائلة الأمن والمصلحة لأمريكا - والتي تستلزم أن تكون ضمن محور اهتمامات صناع القرار في الولايات المتحدة عند التعاطي مع المنطقة المغربية.

الإرهاب

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر احتل موضوع «الإرهاب» مكانة بارزة ضمن اهتمامات الإدارة الأمريكية، مما استلزم التركيز على ضرورة محاربهته أو مكافحته دولياً، مع وجوب اقتلعه من جذوره وتحجيف منابعه، وعادة ما يتم التعامل معه (أي الإرهاب) عن طريق ربطه بالجماعات الإسلامية المتطرفة. إن منطقة المغرب العربي لم

تعيشها المنطقة دون حل، إذ لم يتمكن الإتحاد الأوروبي لا ككيان بذاته ولا من خلال مسار برشلونة أن يكون له دور حاسم في هذه النزاعات. كما لم تكمل الإستراتيجية الأوروبية بالنجاح فيما يتعلق بمعالجة ظاهرة الهجرة، إذ أن تدفقات الهجرة غير الشرعية لم تتوقف، والرؤية غير واضحة فيما يخص ضمان الحقوق الأساسية لهؤلاء المهاجرين. والأكثر تعقيداً من ذلك كله هو أن الأوضاع السياسية في معظم الدول المغربية بقيت على حالها.

هل من أمل في التغيير في ظل الإتحاد من أجل المتوسط ؟

في اعتقادي، وعلى ضوء المعطيات الراهنة لا، على الأقل لسببين :

الأول يتعلق بطبيعة الإتحاد (من أجل المتوسط) المقام، إذ رغم هدفه المعلن، كونه اتحاداً حول مشاريع ملموسة تحكمها النزعة البراغماتية، فإن درجة التسييس فيه شديدة الحدّة. مما يقدم مصالح الأنظمة وتوازناتها على مصالح شعوب المنطقة.

أما الثاني فيتعلق بتمسك الإتحاد الأوروبي بنفس الوسائل القانونية التي تحكم العلاقات بينه وبين الدول الشريكة والمتمثلة بالأساس في اتفاقيات الشراكة المبرمة بطريقة ثنائية بينه كاتحاد وبين كل دولة جنوب متوسطية طرف في الشراكة الأوروبية متوسطية. ولا وجود اليوم لأي مؤشر يدل على إمكانية إعادة النظر في هذه الإتفاقيات أو صياغة أخرى من جيل جديد. أي أن الرغبة واضحة وجليّة في المحافظة على الحال ذاته.

3 قراءة في منطلقات الإستراتيجية الأمريكية نحو المغرب العربي

د. أحمد علي الأطرش

لعل من البديهي التساؤل عن مدى أهمية الخوض في تحليل العمق الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي بالنسبة لصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. من هذا المنطلق يمكن طرح العديد من التساؤلات لعل أبرزها :

- ما جدوى الاهتمام بالمنطقة المغربية ؟ وهل تتصرف الولايات المتحدة مع هذه المنطقة بشكل جمعي، أو فرادي، أو كلاهما معا ؟
- ما هي القضايا التي تشكل أهمية قصوى في سلم أولويات المتحدة تجاه المنطقة ؟
- ما هي الوسائل والتكتيكات المستخدمة لتحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة ؟

تأسيساً على ما سبق طرحه، تحاول الدراسة تحليل الموضوع في أسلوب يستند على «قراءة مغربية» وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة وفق السياق التالي:

الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي

تتمتع دول المغرب العربي الخمس (مجتمعة) على خصائص جيواستراتيجية تؤهلها - من منظور استثنائي - لأن تكون بؤرة اهتمام من قبل فواعل ما يسمى بالنظام الدولي، وعلى رأسها أمريكا. إن موقعها الجيوسياسي المتميز وإمكاناتها الاقتصادية المتنوعة، ونسجها السكاني/الثقافي/الاجتماعي/الديني المتناغم، ناهيك عن أوضاعها السياسية وطبيعة تفاعلاتها مع المستجدات والقضايا الإقليمية والدولية الحيوية، يدعم حقيقة أنها أصبحت تشكل منطقة جذب واستقطاب.

النفط

من الطبيعي أن النفط - كمصدر رئيس من مصادر الطاقة في عصرنا الراهن - يشكل أهمية خاصة في صياغة الأمن «القومي» الأمريكي، وتحمل الدول العربية المصدرة للنفط (خاصة منطقة الخليج) مكانة مرموقة ضمن قائمة الدول التي تعول عليها الولايات المتحدة (المستهلك الأكبر للنفط عالمياً - حوالي 17 مليون برميل يومياً) في وارداتها النفطية. إلا أن أمريكا (منذ 2003) اتخذت منحنى تراجع من خلاله وارداتها النفطية من الدول الخليجية (وعلى رأسها السعودية) وبدأت التعويل على دول من مناطق أخرى، ومنها الجزائر وليبيا). مرد ذلك يعود لعدة أسباب لعل أبرزها تفاقم حدة التوترات الحاصلة في منطقة الخليج و«الشرق الأوسط» عموماً، وكذلك زيادة كمية استهلاك النفط في الدول الآسيوية (القريبة جغرافياً من الخليج). في تقديرنا أن هذه التطورات ساهمت إلى حد كبير في تعاظم مكانة المنطقة المغربية بالنسبة لصناع القرار في أمريكا.

الشرق الأوسط

رغم عدم وجود اتفاق حول تحديد واضح وقاطع لمصطلح «الشرق الأوسط»، إلا أن الولايات المتحدة عملت جاهدة على مأسسة هذا الطرح بغية تضمين إسرائيل - مما يوفر ضمان أمنها وبقائها ويسرع في تطبيع علاقاتها مع العرب - في إطار إقليمي بديل. إلا أن الانتكاسات التي تعرضت لها عملية الترويج لهذا المشروع، مقرونة بعدم إمكانية تمرير فكرة «مشروع الشرق الأوسط الكبير» وغيرها من الأطروحات المماثلة، بدء التفكير في زج منطقة المغرب العربي وذلك من خلال طرح مصطلح جديد يجمع بين ما يسمى بالشرق الأوسط ودول المغرب العربي في إطار إقليمي جديد يدعى «مينا - MENA»، وهي اختصار «للشرق الأوسط وشمال أفريقيا». هذا التوجه يسعى إلى زج منطقة المغرب العربي في عملية التطبيع مع إسرائيل وتحقيق المآرب الأمريكية ذات الصلة. إلا أن هذا المسعى قوبل بعدم القبول من بعض الأطراف (خاصة ليبيا) وذلك لكونه يتنافى مع تم الاتفاق عليه في إطار الاتحاد الأفريقي بالخصوص.

الوسائل والتكتيكات

نتيجة للسلبات التي تمخضت عن الغلو في توظيف القوة الخشنة أو الصلبة (hard power)، وعدم مراعاة مدى أهمية التركيز على استخدام القوة الناعمة (soft power) وذلك في مرحلة سابقة، فقد تنبعت الإدارة الأمريكية الحالية إلى هذا الخلل في تنفيذ سياستها الخارجية (وخاصة في المنطقة العربية) وابتدعت أسلوب جديد يعتمد على القوتين معاً، أو ما صار ينعت «بالقوة الذكية» (smart power). وفقاً لهذا التوجه الجديد تحرص الإدارة الأمريكية الحالية على ما يلي:

- تشجيع الاستثمار والتجارة
- تقديم المساعدات بدواعي إنسانية
- دعم - مصحوب بتقويض أو احتواء مبطن - للأنظمة والنخب الحاكمة.
- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والدفاع عن الحريات العامة والعمل على تحقيق ذلك عبر قنوات ومنظمات دولية مثل العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش والشفافية الدولية.
- التعاون المشترك، وخاصة في المجالات العسكرية والأمنية

ولن تكون في منأى عن هذه التطورات وذلك لأنها شهدت تنامي دور التيار الإسلامي، وكونها تشكل إحدى معاقل «تنظيم القاعدة» الرئيسية في العالم، والمتمثل في «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي».

الهجرة غير القانونية

رغم حقيقة أن أزمة الهجرة غير الشرعية المتفاقمة في المنطقة تعتبر شأنًا مغاربيًا/أفريقيًا-أوروبيًا، إلا أن التحليل العميق لأبعاد هذه الظاهرة دولياً لا ينفي حقيقة أنها تشكل توجس ومصدر قلق (ولو مبطن) بالنسبة لصناع القرار في الولايات المتحدة. إن تنامي ظاهرة التدفق البشري نحو أوروبا (سواء من أفريقيا أو آسيا)، وعبر قنوات غير قانونية، قد توظف لتنفذ واستيطان التطرف، ودعمه عبر غسل الأموال. إن مقتضيات التعاون الأوروبي/الأمريكي (عبر الأطلنطي) في مجال الأمن لا يخلو من تفاهات حول وضع حد للهجرة غير القانونية والتعامل معها ومع تبعاتها بشي من الحزم والجدية.

أسلحة الدمار الشامل

تسعى الولايات المتحدة جاهدة (ولكن بشكل انتقائي!) إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومن بينها المنطقتين العربية والإفريقية. إن مبررات هذا المطلب تنطلق من القناعة (المعلنة إن صح التعبير) بأن الحث على تأسيس منطقة خالية من الأسلحة النووية في جزء معين من العالم قد تدفع بمبادرات مشابهة في أجزاء أخرى. ولكن إعلان ليبيا وتقديدها بوقف برنامجها النووي وضع النوايا الأمريكية على محك الاختبار، وذلك على مستوى التعامل مع ملفات نووية أخرى، وكذلك من حيث استحقاقها ومجازاتها على سلوكها.

الديمقراطية والحكم الرشيد

تعول الولايات المتحدة دائماً على التسويق لركائز القيم الأمريكية، وفي مقدمتها الديمقراطية. من هذا المنطلق عملت أمريكا على إرساء هذه القيمة - وفق فهمها وتفسيرها لها - إلا أن أساليب تحقيق هذا الهدف تبدلت حسب المتغيرات الظرفية لكل مرحلة تاريخية. فعلى سبيل المثال، ارتأت الإدارة الأمريكية أثناء فترة رئاسة بوش الابن، وتحديدًا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، اتخاذ جملة من التدابير بغية كبح جماح «الإرهاب»، ومن بينها فرض الديمقراطية على الأنظمة الشمولية. وحيث أن هذا الأسلوب القسري لم يجدي نفعاً، ولأسباب متعددة، تبدل هذا النهج بأسلوب أقل حدية وصرامة، ويدعو إلى «نشر» الديمقراطية وفق صيغة جديدة تراعي فيها «خصوصيات الدول المعنية».

حقوق الإنسان

نظراً لحساسية وأهمية موضوع حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، تكاد لا تخلو أية أجندة أمريكية من تضمين هذا الملف في رسم وتنفيذ سياساتها الخارجية مع عديد من دول العالم، ومنها الدول المغاربية. ولعل أبرز القضايا التي يركز عليها الطرف الأمريكي لتشكل «ورقة ضغط» في مفاوضاته واتصالاته الرسمية مع مثل هذه الدول تصب في بوتقة الاعتقال التعسفي والسجن الانفرادي والتعذيب وممارسة الحظر الشامل على المعارضة السياسية والقيود الرسمية المفروضة على حرية التعبير والتجمع ونشاطات الصحافة.

الأسواق، ولكن أيضا لتأمين الإمداد بالمواد الأولية. وفي هذه العملية مصلحة متبادلة، فالصين تعزز مكانتها في السوق العالمية بحضورها القوي في الاقتصاديات المغاربية وتستفيد من مواردها الأولية، أما الدول المغاربية فتستفيد من الاقتصاد الصيني لدعم عجلة نمو اقتصادياتها وتنوع الشركاء الاقتصاديين، لتقلل من التبعية لأوروبا وعليه فالمحدد الاقتصادي لا يتوقف عند العلاقة الاقتصادية التقليدية لأنه يندرج أيضا ضمن المحددات الجيوسياسية/الإستراتيجية، ذلك أن قرب المغرب العربي جغرافيا من الاتحاد الأوروبي واستقطاب هذا الأخير لحوالي ثلثي مبادلاته التجارية يجعله يحتل مكانة خاصة في إستراتيجية الصين العالمية. إذ بتعزيزها لتواجدها في المنطقة، لا تفتح الصين آفاقا جديدة لحضورها الاقتصادي القوي عالميا فقط، بل تنافس الاتحاد الأوروبي في «ساحته الخلفية»، ومن هنا فنحنوها في المغرب العربي ليس مجرد انتشار تقليدي (الحصول على أسواق) بل هو إستراتيجي البعد لأنه يخص تطوير الاتحاد الأوروبي من أطرافه. وبالتالي تتخذ الإستراتيجية الصينية للانقضاض على أوروبا بعدين أساسيين. يتمثل البعد الأول في الولوج المباشر لأسواق الاتحاد الأوروبي، بإغراقها بالمنتجات الصينية من جهة وبتشجيع تهجير المؤسسات الأوروبية نحو الصين أين تكلفة الإنتاج منخفضة مما يفقد المؤسسات الأوروبية العاملة في القارة القدرة على المنافسة. أما البعد الثاني فيتمثل في تطوير تخوم الاتحاد الأوروبي المرتبط به اقتصاديا والتشكيك في المدخل الجغرافي كأحد مقومات التكامل الاقتصادي بالتركيز على مدخل التفاعلات. وهذه إستراتيجية قوة كبرى تسعى لكسب المزيد من المواقع عالميا. وبما أن الطاقة هي شريان الاقتصاد العالمي، فإن التموقع الصيني عالميا يهدف إلى تأمين الإمداد بالمواد الأولية، حيث وقعت الصين على عقود نفطية مع الجزائر وليبيا.

نستخلص من كل هذا استنتاجين أساسيين. أولهما أن نظرة الآخر الغربي (الأوروبي والأمريكي) وعلاقته بالمغرب العربي هي التي تجعل أيضا هذا الأخير مهما في عيون الصين. وثانيهما أنه في ظل الترابط السياسي و/أو الإستراتيجي القوي نسبيا بين بعض الدول المغاربية والقوى الغربية، تعمل الصين عبر المدخل الاقتصادي على فك الترابط الاقتصادي بين المغرب العربي وشركائه التقليديين الغربيين. وهنا نلاحظ الاختلاف في المصلحة، فإذا كانت الصين تسعى لهكذا فك ترابط يقوم على الإقصاء التدريجي للشركاء التقليديين للمغرب العربي لتحل تدريجيا محلهم، فإنه من مصلحة الدول المغاربية أن تجعل من تنوع الشركات خيارا إستراتيجيا، بمعنى تبني منطق الإضافة بدل الإقصاء، أي إضافة شركاء جدد دون إقصاء الشركاء التقليديين لأن تنوع الشركاء يحسن من موقفنا التفاوضي.

ارتياح بالوجود الصيني ومكاسب اقتصادية...

يعود الترحيب والارتياح المغاربيين باهتمام الصين ودخولها معترك الاستثمارات وإنجاز المشاريع الكبرى في الدول المغاربية إلى عاملين متداخلين: عزوف غربي عن الاستثمار في بعض القطاعات واستخدام ذريعة الاستقرار والأمن - هناك طبعاً مشاكل في هذا الشأن، لكن كثيراً ما تبالغ الأطراف الغربية في تقييمها-؛ بينما تقبل الصين على الانخراط في إنجاز مشاريع ضخمة رغم صعوبة ضمان الشروط الأمنية، واهتمامها بقطاعات أساسية بالنسبة للاقتصاديات المغاربية مثل الأشغال العمومية (تشير بعض الأرقام إلى أن الصين تستحوذ على حوالي ثلثي سوق الأشغال العمومية في الجزائر) والبنى التحتية. الملاحظ

والمخابراتية والمعلوماتية، وذلك في مواجهة «الإرهاب والتطرف»
• استمالة الرأي العام وإحباط الكراهية وروح العدائية المتنامية لدى شعوب المنطقة المغاربية الناجم عن سلوك الإدارة الأمريكية صوب العرب والمسلمين.
كل ما سبق يصب في دفع عجلة تحفيز أنظمة الحكم المغاربية على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية متناغمة مع «روح العصر» ومتوافقة مع القيم والمصالح الأمريكية العليا.

4 الصين والمغرب العربي : فرص ومخاطر

د. عبد النور بن عنتر

إذا كان من المنطقي أن تهتم كل قوة اقتصادية بمنطقة مثل المغرب العربي، فإن هناك ما يميز هذه الأخيرة عن بقية مناطق العالم ومن هنا تفرض جملة من التساؤلات نفسها: لماذا الاهتمام الصيني بالمغرب العربي؟ لماذا تبدي الدول المغاربية نوعاً من الترحيب بالصين والارتياح للتعامل معها؟ ما هي المخاطر التي قد تنجم عن التواجد الصيني في المنطقة؟ قبل الإجابة على هذه الأسئلة يتعين توضيح نقطة منهجية: لما نتحدث عن الصين والمغرب العربي في العنوان، فهذا لا يعني أننا نعتبر هذا الأخير كتلة واحدة منسجمة، وإنما نستخدم هذه العبارة مجازاً وللتعبير عن منطقة جغرافية معينة. هذا من جهة، من جهة ثانية، نلاحظ أن الصين - شأنها شأن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - لا تتعامل مع هذه المنطقة ككيان واحد، وإنما كدول فردية.

محددات الاهتمام الصيني بالمغرب العربي

لكل منطقة خصوصيات ترسم محددات السلوك الصيني حيالها، وبخصوص المغرب العربي، يمكن تلخيص هذه المحددات في ثلاث أصناف : التاريخية، الاقتصادية والجيوسياسية/الإستراتيجية. تخص المحددات التاريخية العلاقات التقليدية بين الصين الشيوعية وبعض الدول المغاربية إبان الحقبة الاستعمارية والحرب الباردة ومساندة الصين لقوى التحرر في المنطقة (علاقات سياسية مبكرة مع الجزائر والمغرب...). ودولها المستقلة. وعليه يستفيد التواجد الصيني في هذه المنطقة من «أرضية أيديولوجية» تجعل من التاريخ مدخلا للعلاقة الصينية-المغاربية. وبالتالي لا تتحرك الصين في فراغ ولا تعتبر نفسها دخيلاً على المنطقة، بل كل ما تفعله هو تدعيم هذه العلاقات التاريخية بمنافع اقتصادية مفيدة للطرفين. تستغل الصين هذه العلاقات التاريخية مقدمة نفسها على أنها بلد من الجنوب، لكن معاملاتها الاقتصادية مع الدول المغاربية تبقى تقليدية ولا تخرج عن سلوك القوى الاقتصادية الأخرى، فهي تستورد منها المواد الأولية وتصدر لها مواد مصنعة. وعليه فإذا كانت القوى الغربية توظف أيديولوجية حقوق الإنسان عند الحاجة، فإن الصين تستخدم أيديولوجية الجنوب : الانتماء للجنوب الواحد! (الذي هو أصلاً متعدد). ما سمح بالانتقال بالعلاقة من مجرد توافق سياسي-أيديولوجي تاريخي إلى علاقة اقتصادية متينة هو قوة اقتصاد الصين واعتمادها المدخل الاقتصادي كآلية لإعادة صياغة علاقاتها الخارجية. وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن المحددات الاقتصادية والتي تتمثل في قوة الاقتصاد الصيني وشهيته الضخمة ليس فقط لولوج المزيد من

أما فيما يخص الجانب السلوكي القيمي، فكلاهما يرفضان قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان كما تطرحها القوى الغربية ويصران على الخصوصيات المحلية والنهج المحلي لكل بلد في هذا الشأن. وهنا ممكن التوافق الإستراتيجي بين الصين والدول المغاربية، حيث أن الصين بحكم طبيعة نظامها غير الديمقراطي لا تولي أي اعتبار لهذه القضايا في تعاملها مع الدول المغاربية، وعليه فإن المشروطة السياسية لا مكان لها في قاموسها السياسي-الاقتصادي. وهذا ما يزيد الدول المغاربية ارتياحا وعزما على التعاون معها. ولكنها في نفس الوقت، وبحكم الجوار الجغرافي مع أوروبا وسمعتها الدولية، فهي لا ترغب في أن تصنف في نفس فئة الدول مع الصين... كما أن أي ارتباط بها يتناقض وضرورات الديمقراطية المسوق لها محليا... عموما هناك توافق بين الصين والدول المغاربية حول معظم القضايا الإقليمية والدولية، والسياسات المغاربية أقرب من السياسة الصينية منها من نظيراتها الغربية، وهذا يعود إلى عدم تورط الصين في بؤر التوتر في المنطقة، افتقارها و/أو تجنبها لإستراتيجية انتشار عالمية ذات أهداف كونية- على عكس أمريكا - وكذا للتصور الصيني التقليدي للسيادة وإستراتيجيتها الدولية القائمة على الزحف الهادئ وتفادي الصدام مع أي كان والعمل على ربح المزيد من الشركاء...

مخاطر التواجد الصيني

هناك انعكاسات سلبية للانتشار الصيني في المنطقة يمكن تلخيصها في ثلاث عوامل. أولها الحضور المتزايد للعمالة الصينية الوافدة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية. ويثير وجودها في دول تعاني من البطالة أكثر من تساؤل عن استراتيجياتها الاقتصادية والتكوينية (تكوين عمالة محلية كفئة). ويبقى الاشتراط (كما هو الحال في الجزائر) على الشركات الصينية توظيف نسبة العمالة المحلية ضئيلا مقارنة بحجمي البطالة والمشاريع. أما على الصعيد الاجتماعي-الأمني فإن وجود هذه العمالة، خاصة فئة صغار التجار، يتسبب في مشاكل (مواجهات أوت 2009 بين تجار صينيين وتجار جزائريين في حي تجاري بالضاحية الشرقية للعاصمة). وتعتبر الجزائر أول وجهة للعمالة الصينية في المغرب العربي، حيث يعمل بها حوالي 40 ألف عامل صيني (أشغال عمومية، اتصالات، طاقة، تجارة). وستطرح مشكلة العمالة الصينية بحدة خاصة مع تزايد جحافل المهاجرين الأفارقة... ثانيا، مخاطر إغراق الأسواق المغاربية بمنتجات صينية رديئة مضررة بالاقتصاد، بالصحة العمومية وتقضي على المنتجات المحلية لعدم قدرتها التنافسية. ويواجه قطاع النسيج في المغرب وتونس منافسة صينية. بمعنى أن المنتجات المغاربية بتكلفتها العالية لا يمكنها منافسة المنتجات الصينية، مما سيزيد من حجم البطالة خاصة وأن الشركات الصينية تأتي معها بعمالتها مستغنية عن العمالة المحلية. ومن هنا فالزحف الاقتصادي للصين لا يدمر فقط قدرة المنتجات المغاربية على المنافسة في السوق الأوروبي (كانت تونس أول مورد للمنتجات النسيجية لفرنسا لكن تجاوزتها الصين في 2003) بل يهدد مصيرها في عقر دارها. ثالثا، مخاطر إحلل التبعية للصين مستقبلا محل التبعية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي يبقى المغرب العربي تابعا لقوى خارجية وما يتغير هو هوية هذه القوى وليس بنية العلاقة الاقتصادية معها... وخلاصة القول أن العلاقة الصينية-المغاربية علاقة تقليدية تنفرد بميزتين: التوافق الإستراتيجي-القيمي (الذي لا يرقى إلى مصاف التحالف) والعمالة الصينية الوافدة.

أن الدول الغربية تهتم مثلا وبشكل شبه حصري ببعض القطاعات كالطاقة، والخدمات (لاسيما البنوك والاتصالات)، وهي قطاعات تربط البلد المستثمر فيه بالبلد المستثمر، ولا تساهم فعليا في حل أزماته الخانقة كأزمة السكن مثلا. ومن هنا فالاستثمارات الغربية تهتم عموما بقطاعات لو انسحبت منها لن تترك شيئا ملموسا للبلدان المعنية، بينما الاستثمارات الصينية تترك بصماتها الملموسة على المشهد الاقتصادي. وعليه فالاستثمار في بناء المساكن وفي البنى التحتية (قطاعات يعزف عنها الغربيون لأنها تتطلب عمالة كثيفة، مؤهلة ورخيصة) يعتبر إستراتيجيا بالنسبة لبلد مثل الجزائر. من المفترض طبعاً أن يعود الولوج الصيني الأسواق المغاربية بمزيد من المكاسب الاقتصادية عليها لأنه سيجعل القوى الغربية تعيد النظر في إستراتيجياتها التعاونية مع دولها وتتوقف عن التحرك في المغرب العربي وكأنها في منطقة الأمور فيها محسومة سلفا لصالح الطرف الغربي...

وتوافق إستراتيجي-قيمي

يكنم التوافق الإستراتيجي بين الصين والدول المغاربية - على عكس ما هو عليه الحال مع القوى الغربية - في مواقف مشتركة حيال بعض القضايا الأساسية. عسكريا-إستراتيجيا، هناك نوع من التوافق على حق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية المدنية، وهو ما تتردد بشأنه الكثير من الدول الغربية، ولذا نجد الصين تعاونت في المجال النووي مع الجزائر مثلا. كما تشكل الصين مصدر تسلح بالنسبة للدول المغاربية لاسيما في سنوات البقرات العجاف (الحظر الغربي) أو فيما يتعلق ببعض أنواع الأسلحة. سياسيا، التوافق يخص القضايا السيادية والسلوكية-القيمية. فيما يخص الأولى، تتقاسم الدول المغاربية والصين تقريبا نفس النظرة حيال سيادة الدول بمعناه التقليدي والقائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى احترام وحدتها الترابية. فالمغرب مثلا يعتبر جزيرة تايون مقاطعة صينية، والصين تعتبر الصحراء الغربية مقاطعة مغربية. لكن هذا التوافق الإستراتيجي على تصور السيادة معرض للاهتزاز بسبب بعض الأحداث كتلك التي وقعت في إقليم سينغ يانغ المسلم، والتي قد تضع الحكومات المغاربية بين سندان العلاقة الإستراتيجية مع الصين ومطرقة الرأي العام المحلي : فبحكم انتمائها الإسلامي لا يمكنها تجاهل ما يحدث في هذه المقاطعة، ولكن في نفس الوقت عليها مراعاة مصالحها مع الصين. وهذا الوضع غير المريح الذي تجد فيه الدول المغاربية نفسها يشبه وضعها في علاقاتها مع الولايات المتحدة وتضامنها مع الفلسطينيين. ونلاحظ هنا التوتر البنيوي في العلاقة المغاربية-الأمريكية والمغاربية-الصينية، بسبب مستلزمات المصلحة القومية لكل بلد ومقتضيات التضامن، وما زاد الأمر تعقيدا هو تفاهم وتعاون الأطراف المغاربية مع أمريكا والصين في مجال مكافحة الإرهاب... وعليه فرغم بعدها الجغرافي والسياسي عن بؤر التوتر في المنطقة مما يجعلها في منأى عن المتاعب التي تعانها القوى الغربية في المنطقة وبالتالي الأوفر حظا في لوج المنطقة دون مقاومة أو رفض محليين، فإن الصين لم تشذ عن المتعارف عليه بشأن علاقات القوى الكبرى بدول المنطقة. فبحكم الانتماء الإسلامي فإن التضامن مع مسلمي سينغ يانغ قد يصبح مصدر قلق للصين سياسيا وأمنيا في علاقتها مع المغرب العربي. وكانت الصين قد حذرت رعاياها من احتمال هجمات من «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» التي هدت باستهدافهم انتقاما لأحداث سينغ يانغ.



مجموعة الخبراء المغاربة Groupe d'Experts Maghrébins

Ahmed Driss

Directeur du centre des études
Internationales méditerranéennes (CEMI)
Tunisie
Email : ahmed2_driss@yahoo.fr
Mobile : + 216 98 327 489
Fax : + 216 70 726 058

أحمد إدريس
مدير مركز الدراسات المتوسطية والدولية
ahmed2_driss@yahoo.fr
الجوال: + 216 98 327 489
الفاكس: + 216 70 726 058

Ahmed Al Atrash

Professeur universitaire
Political Science dept.
Al Fateh University- Tripoli- Lybia
Email : ahmedalatrash@hotmail
Mobile : + 218 91 321 21 01
Tél : + 218 21 334 14 39
Fax : + 218 21 333 74 22

أحمد الأطرش
أستاذ العلوم السياسية
جامعة الفتح - طرابلس - ليبيا
ahmedalatrash@hotmail
الجوال: + 218 91 321 21 01
الهاتف: + 218 21 334 14 39
الفاكس: + 218 21 333 74 22

Abdenmour Benantar

Maître de conférences
Université de Batna
Algérie
Email : abdenmour.benantar@gmail.com
Mobile : + 213 6 62 17 06 05
Tél : + 213 21 94 23 67

عبد النور بن عنتر
أستاذ محاضر
جامعة باتنة - الجزائر
abdenmour.benantar@gmail.com
الجوال: + 213 6 62 17 06 05
الهاتف: + 213 21 94 23 67

Mhammed Malki

Directeur du Centre d'Etudes
Constitutionnelles et politiques (CECOP)
Maroc- Marrakech
Email : mhammedmalki@yahoo.fr
Mobile : + 212 667 64 48 58
Tél : + 212 5 44 30 57 90
Fax : + 212 5 44 30 32 65

امحمد مالكي
مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية
جامعة القاضي عياض - مراكش
mhammedmalki@yahoo.fr
الجوال: + 212 667 64 48 58
الهاتف: + 212 5 44 30 57 90
الفاكس: + 212 5 44 30 32 65